مجلة العلوم
الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف
بالمسيلة

التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية و مظاهر عولمة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي..

د. مشطر حسين جامعة قالمة

ملخص

هذا المقال يركز على ما يعرف بالتقاليد العريقة للعولمة الأكاديمية التي أصبحت واقعا، تجاوز بكل مكوناته الحدود الجغرافية والهويات الاثنية المميزة لمختلف بلدان العالم، فالتيار الجارف للعولمة وما واكبه من انفجار في المعارف وتجزيء التخصصات التقليدية المعروفة بتصنيفاتها الي نظم ابستمولوجية غير منتهية يتطلب منا إبراز أهم مظاهر عولمة البحث الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي عامة والتحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية خاصة.

الكلمات المفتاحية: العولمة التعليمية، نماذج التنظيم الجامعي، التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية، ترتيب الجامعات.

مقدمة::

إن التحدي الذي تفرضه العولمة على مؤسسات التعليم العالي يحتم على هذه الأخيرة أن تدخل في صيغة تعاقدية تفاعلية مع العولمة لان تأمين الحق في التربية والتعليم والتكوين للجميع أصبح شرطا لازما للعيش في عالم اليوم ،وعلى مؤسسات التعليم العالي أن ترفع التحدي راضية او مجبرة من خلال وضعية تتجاوز فيها بالإضافة إلى مهامها التقليدية:

-الاستجابة لضرورات التكوين مدى الحياة عبر التكوين المستمر.

-تطوير البحث والابتكار لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمشاركة في دورة إنتاجها وتقدمها.

ولن يحقق التعليم العالي هذا الأمر إلا بمؤسسات فاعلة تتبنى مبادئ التنافسية وتؤمن بالجودة نظريا وتطبيقيا.

أولا-عن مفهوم العولمة التعليمية:

تعتبر المؤسسات التربوية حسب" دوركايهم" صورة مصغرة للمجتمع الكبير الذي أنتجها"وهي بذلك تحمل خصائصه وسماته الأساسية، وبالتالي فان وظائف هذه الأنظمة لا تخرج عن كونها أداة المجتمع في الاستمرار والديمومة وفقا لقوانين وجودها الخاصة"[1] والجامعة كتنظيم رسمي تشكل الأداة الرئيسية لعملية التنشئة الاجتماعية من خلال مقرراتها التي تعتبر مصدرا لقيم جديدة تخصها كمؤسسة اجتماعية لها وظائف وطرق تسيير محددة وآليات عمل نمطية تتضح أكثر بالنظر إليها كمنتجة للأفكار والمعارف ونماذج السلوك[2]

إلا أنها ليست بمعزل عما يحدث من تغيرات في العالم والعلم فقد تأثرت كباق المؤسسات الاجتماعية بحيثيات العولمة،حيث أصبح واضحا اختراق العولمة للتعليم كحقل تربوي بشكل عام وللتعليم الجامعي بشكل خاص ،حيث أشار "جاك ديلور"1995 في تقريره لليونيسكو حول مستقبل التربية في العالم إلي هذا المنعرج الحضاري بقوله"ان التركيبة الاقتصادية العالمية ستنتقل مرحليا وبصفة تدريجية من المثال الصناعي الذي ساد القرنين الماضيين إلي التركيبة المعرفية والإنتاج العلمي خلال القرن الحالي" [3]

والصيغة الجديدة للتركيبة المعرفية تمتاز بثورة تكنولوجية ومعلوماتية واتصالية هائلة،أدت إلى اهتزاز المركزية التربوية وسقوط النماذج التعليمية التقليدية بصورة

مروعة،وفي ظل هذه التأثيرات التي تفرضها العولمة يجري الاعتقاد إن الأنظمة التربوية التقليدية قد تختفي كلية على إيقاع هذه التحولات النوعية العميقة،التي تشهدها المعرفة الإنسانية،وتلك التي تفرضها التقنيات التربوية والمعرفية الجديدة في مختلف الميادين [4]

ويتجلي التأثير الواضح للعولمة على مؤسسات التعليم العالي من خلال فرضه نماذج متغيرة للتنظيم الجامعي تم توارثها عن القوى الاستعمارية العظمي تحدد الإطار العام للبحث وفق خصوصية كل نموذج كما يلي:

-***النموذج النابليوني***: وهو شديد التمركز،و هو خاص بدول جنوب أوروبا بما فيها دول المغرب العربي باستثناء ليبيا،حيث تستعمل الدولة الجامعة"كأداة للحداثة عبر مراقبة مشددة لتمويل المؤسسات الجامعية وتعيين مسئوليها،وعبر تشريع يضمن توزيعا عادلا للموارد الوطنية على صعيد البلاد كلها"[5].

- **النموذج الهامبولدي**: وهو نسبة الي "ولهلم فان هامبولدت Wilhelm van Humboldt احد مؤسسي جامعة برلين" وهذا النموذج يخص ألمانيا ودول شمال أوروبا،وهو يجمع بين البحث العلمي والتعليم العالي،ويفوض للسلطات العمومية الجهوية أو الفدرالية ضمان الاستقلال الذاتي للتعليم العالي والبحث العلمي كشرط ضروري لجودة المعرفة.

-**النموذج البريطاني**:وهو يرمي إلى نفس هدف النموذج الهمبولدي وخاصة فكرة الاستقلال الذاتي مع تفويض توزيع الموارد المالية العمومية لمجموعة الجامعات.

-**النموذج الأمريكي الشمالي**: يتميز النموذج الأمريكي عن مثيليه الأوروبيين بالتركيز على الاستقلال الذاتي للتنظيم والتمويل"مبدأ المعرفة المفيدة" إضافة إلى تنمية علاقات وثيقة مع الاقتصاد [6]،وفق مبدأ المعايير والمواصفات[(*)]المطلوب توافرها.

فالنظام الجامعي لا مركزي ومؤسسات التعليم العالي تحضي باستقلالية واسعة مما يجعلها مرنة جدا(استقلالية واسعة في تنظيم البرامج واختيار الطرق التعليمية وتوظيف الأساتذة)[7]

ثانيا-التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية خاصة و التعليم العالي عامة :

-***تكثيف التعداد في التعليم العالي***: إن الإقبال على مزاولة التعليم العالي يضمن تحسين مستوى العيش، في البلدان المتطورة وبالأخص في البلدان النامية، وكنتيجة مباشرة لهذا التوجه يلاحظ كثافة عدد طالبيه بشكل مطرد، ففي سنة 2007 كان هناك 2.8 مليون

طالب متحرك على المستوى الدولي مقابل 1.8 مليون سنة 1999 وهذه الأعداد مقبلة على التصاعد مستقبلا [8] .

كما يلاحظ الطموحات التي يعبر عنها مسئولي التعليم العالي في الجزائر ببلوغ تعداد مليون طالب مع مطلع 2017-2018 فالسوق الكلي للطلبة بدافع البحث عن التأهيل والتكوين العالي على المستوى الوطني دفع الدولة إلى تخطيط سياسات واستراتيجيات تنافسية لتنمية جاذبية مؤسساتها لهؤلاء الطلبة،وفي هذا المجال يمكننا التأكيد على الرهان الجيوسياسي الهام للتعليم العالي في تكوين نخب عالمية[9].

والذي يصبح في بعض الأحيان ذا طابع انتقائي لأحسن الكفاءات،مما احدث عجزا في بعض الأنظمة للتكفل بهذه الطلبات،وهذا يوجب إعادة النظر في التنظيم،وفي كيفية التعامل وتسيير الحجم المتزايد لطالبي التعليم العالي حتى يتم ضمان مستويات نوعية ذات جودة مقبولة[10]

-تدفق المعرفة وتنويع التعليم والتكوين:إن مجتمعات المعرفة أدت إلى إعادة تقسيم عالمي للشغل والمهن لم يعد بإمكان التكوين الكلاسيكي في الجامعات أن يستجيب لها،هذا المطلب الجديد جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح أنظمة إدماجية وبتخصصات متنوعة وبجودة عالية للتربية والتكوين من شأنها أن تلبى حاجيات عالم الشغل،كما أدي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى نشوء جامعات مقاولاتية ذات طبيعة تجارية افتراضية،وهذا ما يجعل التعليم العالي التقليدي موضع تساؤل،ففي سنة 1997 تنبأ "بيتر دروكر drucker" بأن(مؤسسات التعليم التقليدي التي نعرفها اليوم ستصبح في المستقبل القريب في عداد بقايا الماضي،وستعوض بعملية تعلم مشخصة تقوم بها الآلات)[11]

-بطالة خرجي التعليم العالي:بطالة خريجي التعليم العالي ظاهرة عالمية حدتها تختلف من بلد إلى بلد آخر غير أن الظاهرة عالمية،هذا المشكل يشهد أولا على صعوبة وضع توافق بين التكوين والتشغيل،غير أن في الواقع المسألة أكثر تعقيدا،فاللجوء إلى تحقيق ضمان الجودة يعتبر وسيلة فعالة يمكنها تقليص حدة الظاهرة،لان العملية ذاتها و الأدوات التي تستعملها تمكن من ترشيد مسارات إحداث تكوين وتشخيص الحاجيات،كما أنها تحث إلى أكثر حوكمة بين مؤسسات التعليم واهم المستعملين،من ناحية أخرى فان ضمان الجودة يضع آليات متابعة مستقبل خرجي الجامعات وتطور نتائج التعليم والتقييم

الاستراتيجي للتكوين سواء كان في إطار التقييم الذاتي المنجز من طرف المؤسسات نفسها او من طرف هيئات تقييم خارجي[12]

-العولمة،التدويل وفتح التعليم العالي على القطاع الخاص:مع ظهور العولمة بكافة أبعادها أصبح التعليم العالي ملكا تجاريا على الصعيد العالمي،وفي نفس السياق ومع فتح الأسواق،تم فتح قطاع التعليم العالي للقطاع الخاص،وأصبحت الحكومات تواجه نوعا جديدا من الممولين يسعى إلى تحقيق أرباح،وتحولت بعض الجامعات الخاصة إلى "مصانع للشهادات" انطلاقا من مبدأ المناهج المندمجة العابرة للحدود وهذا ما يطرح مشاكل جديدة في مجال التقنين والاعتراف ومعادلة الشهادات،لهذا فان ضمان الجودة والتقييم أصبحا أكثر من ضرورة[13].

ثالثا-مظاهر عولمة البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي(*):

إن الجامعة كما يدل على ذلك اسمها ذات مضمون عالمي او في جوهرها عالمية،وهي بالتالي ذات صلة قائمة وثيقة بمفهوم العولمة ،وقد كانت جامعات اروبا في عصر النهضة،وسابقتها في العصر الإسلامي تمثل في ذلك الزمان بؤرا حقيقية للتعدد الثقافي،حيث عملت الجامعات على تشجيع تبادل المعارف والأفكار لدرجة أن بعض أعيان القرون الوسطي العاملين بالجامعات كانوا يمنحون وضعا عالميا كالذي يتمتع به في يومنا هذا العاملون في هيئة الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للطلبة ففكرة الحركية،لا تعد شيئا جديدا،فهذا "ايراسموسErasmus"(**) المفكر الألماني في القرن السادس عشر كان لا يحس بالغربة في اي جامعة من جامعات أوروبا،بل يحكي أن طلبة بريطانيين،عندما استبعدوا من جامعة باريس بسبب سلوكهم،عادوا إلى بلدهم و أسسوا جامعة "اوكسفوردoxford" [14].

وفي العصر الحالي فان من ابرز ما يترتب على العولمة هو أن المنافسة الدولية تكتسب لا محالة في السوق ،ولكنها تكتسب كذلك وربما أكثر من خلال التمكن من المعرفة، ولهذا فان عولمة السوق تتطور لتشمل كل البلدان وكل الأنشطة الإنسانية ففي مجال التعليم العالي قد يفضي مثل هذا التطور إلي تأسيس نموذج معياري للتعليم العالي،يجعل الدولة تنمحي تماما

لصالح السوق فهو الذي ينظم مسالك الدراسات والتكوينات ومن داخل هذا النظام تعمل الجامعات كمقاولات تبحث عن"زبناء قادرين على أداء رسوم التسجيل" [15]

لهم الإمكانيات المادية، كيفما كانت جنسياتهم، وبالتالي تدخل هذه الجامعات في منافسة شديدة فيما بينها على المستوى العالمي.

ولعل من ابرز مظاهر عولمة البحث العلمي و مؤسسات التعليم العالي ما يلي:

-ظهور وكالات تقوم بترتيب الجامعات وفق مجموعة من المعايير.

- الإهمال التدريجي للبحوث الأساسية،والتركيز على البحوث التطبيقية ذات الصلة النفعية البراقماتية.

-التنافسية من اجل جذب الطلبة الدوليين.

-مجمعات التعليم العالي.

-التعليم العالي العابر للحدود.

-التكوين الالكتروني.

1.3-معايير الترتيب للجامعات بين العالمية و الجهوية والمحلية:

إن ما تقيسه معاهد ترتيب الجامعات عموما هو الامتياز الأكاديمي والإنتاجية العلمية والسمعة الدولية،أما العوامل المتصلة بالمهام المختلفة الأخرى للجامعة،كدرجة الاستجابة للمتطلبات المحلية او إدماج الخرجين او حجم التعاقدات البحثية وعائدات براءة الاختراع،فلا تدخل بصفة مباشرة في ذلك القياس.

إذا أضفنا إلي ذلك مسائل أخرى كسيطرة لغة وحيدة للنشر ومجموعة من المجلات في اغلبها أمريكية او بريطانية مثل natur، فإننا نصل إلي أن التفوق البعيد لجامعات أمريكا الشمالية و ا وربا الغربية يبين مدى هيمنة التقليد الغربي على العالم الجامعي.

لكن بروز 5 إلي 6 جامعات أسيوية في ترتيب المائة جامعة،الذي تصدره مجلة التايم ملحق التعليم العالي،يفيد أن هناك نوعا من التزحزح نحو الجامعات الأسيوية، و يجدر التنويه إلى أن الترتيبات الحالية لها عاملان ايجابيان:

أولهما أن الشعور بالدور المركزي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في النمو الاقتصادي وخلق ثروات البلدان المتقدمة قد دفع العديد من البلدان الأخرى إلي تطوير منظومات تعليمها العالي والبحث والابتكار،مثلا أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 200 مليار دولار بين 2008-2012 لضمان استمرار تفوقها.

ثانيها،أن انتشار هذه الترتيبات أدي في كثير من البلدان إلي ظهور عدة دراسات نقدية لأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي،وهكذا قامت بلدان او معاهد بإحداث مؤسساتها

الخاصة بالترتيبات كما فعلت روسيا الاتحادية التي تركز اهتمامها على جودة التعليم العالي،او معهد مدريد الذي يركز الاهتمام على منظورية الجامعات على شبكة الويب[16]

ويظهر من الترتيبات الأكثر شيوعا كترتيب جامعة شنغهاي ومجلة التايم ملحق التعليم العالي،أن هناك ما بين مائة ومائة وخمسين جامعة،تظهر في الترتيبات متدرجة بين الرتبة الأولي والثلاثمائة،يمكن أن يطلق عليها تسمية:

أ-جامعات الدرجة العالمية: ويطلق عليها كذلك بالمجمعات الاقتصادية الجامعية" كواد السيلكون " بأمريكا، تتميز هذه الجامعات بالمواصفات التالية:

-نوعية البحث الذي تنتجه(كالإنتاجية العلمية في مجلات ذات جودة عالية،وعدد الإحالات على منشوراتها العلمية)

-نوعية الارتباط بين البحث والابتكار(كعدد البرءآت،قيمة التعاقدات البحثية في التنمية،عائدات البراءآت،الحفاظ على الملكية الفكرية،شراكات تثمين البحث).

-جودة التعليم العالي من خلال (تقويم الأساتذة،البرامج والمناهج،عدد الحائزين على جوائز نوبل).

-نظام مستقل لاتخاذ القرارات يرتكز على ثلاثية التعاقد وفق الأهداف، والوسائل الضرورية، والتقويم(النتائج).

-تلعب دورا هاما في دعم القدرة التنافسية للأمم.

-استقلالية مالية تتعدي في بعض الأحيان الميزانيات العامة لكثير من الدول النامية فمثلا جامعة هارفارد تتعدي ميزانيتها السنوية 10 مليار دولار.

ب-جامعات الدرجة الجهوية:وهي توجد في كل الترتيبات الدولية،ضمن الخمسمائة مرتبة الأولي وتتميز بما يلي:

-جودة عالية لتكويناتها.

-جودة بحثها الأساسي.

-قلة أنشطتها في البحث والتنمية.

-غيابا شبه تام لأنشطة الابتكار.

ج-جامعات الدرجة المحلية:هي الباقي من الترتيبات الذي يشمل حوالي اقل من عشرة ألاف جامعة للبحث ،ومن مميزاتها:

-لا تساهم بشكل مباشر في خلق الثروات او في التنمية الاقتصادية.

-عدم إعطاء المكانة اللائقة للمهنة الأكاديمية.

-يتقاضي أساتذتها أجورا زهيدة،مقارنة بمهن أخري مماثلة في نفس البلد،،وتعتبر هزيلة إذا ما قورنت مع ما يؤدى على الصعيد العالمي.

-أعباء التدريس ثقيلة ولا تترك إلا جزءا يسيرا من الوقت للبحث.

-تتم الترقية فيها حسب الأقدمية ودرجة الخنوع للمسئولين عوض الاستحقاق.

وتجدر الملاحظة بان البلدان المتقدمة لها الدرجات الثلاث من الجامعات مع تواجد نادر للدرجة المحلية،تتعايش في نظام مختلط عمومي وخصوصي،بينما كثير من الدول النامية ليست لها الا جامعات الدرجة الجهوية والمحلية،أما باقي البلدان فلا تتوفر إلا على جامعات الدرجة المحلية[17]

2.3-التركيز على البحوث التطبيقية وإهمال البحوث الأساسية:

إن الصلة وثيقة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية،بحيث لا يمكننا فصل الأول عن الثاني كما يؤكد"سير بورتر porter[(*)]" بقوله" إن الفرق بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي هو أن هذا الأخير تطبيقي،في حين أن الأول لم يطبق بعد"[18]

فالعلاقة بينهما تكاملية، فالبحوث التطبيقية تستمد فرضياتها من البحوث الأساسية، كما أن البحوث النظرية تستفيد من نتائج الدراسات التطبيقية. وكثيرا ما تؤدي نتائج البحث الأساسي إلى حلول لمشاكل عملية.

كما يمكن الاستعانة بنتائج البحوث النظرية لمعالجة مشكلة من المشاكل القائمة بالفعل، لذا فإن نتائج البحوث التطبيقية يمكن أن تتماشى وتتمازج مع تلك النتائج المأخوذة من البحوث النظرية لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة، لهذا يصعب أحيانا التمييز بين البحوث النظرية الأساسية والبحوث التطبيقية العملية خاصة في الموضوعات الجديدة التي تحتاج إلى بناء حقائق ونظريات حولها [19]

وإجمالا يمكننا التفريق بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية من خلال الجدول التالي:

البحوث الأساسية	*البحوث التطبيقية*
1-هدفها الأساسي هو تطوير مضمون المعارف في مختلف حقول العلم. 2-الإجابة عن تساؤلات نظرية ما. 3-هي بحوث يكون الغرض الأساسي والمباشر من البحث هو الوصول إلي قوانين ونظريات. 4-الاعتماد على المناهج التي تتوافق مع طبيعة التخصص كالتأمل النظري البحت وعلى الاستدلال. 5-ذات إطار مرجعي.	1-هدفها البحث عن حلول لمشاكل عملية مرتبطة بمشاكل آنية. 2-الإجابة عن تساؤلات عملية"نفعية" 3-الغرض الأساسي والمباشر للبحث هو الاهتمام بالتطبيقات العلمية للمعرفة. 4-تعتمد على الواقع والاستقراء ولا يمكن أن تتحقق خارج المختبرات. 5-ذات قطيعة ابستمولوجية مع المعارف القديمة.

جدول رقم(01)يوضح الفرق بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية.

إن الطبيعة الربحية للبحوث التطبيقية وفائدتها التسويقية الكبيرة،باعتبارها قاطرة للتنمية وتخلق فرص للعمل لفئات عريضة من السكان بحيث لا تتطلب على المستوي التقني سوى تأهيل للأفراد من اجل تطبيقها،جعلتها ذات أولوية في مختلف الجامعات ذات الدرجة الترتيبية العالمية.

3.3-التنافسية من اجل جذب الطلبة الدوليين:

إن الاقتصاد المعولم لم يعد يرتكز على الشركات ألكبري المتعددة الجنسيات فقط، ولكن أيضا على المجموعات الوطنية المهاجرة والمؤهلة(*)،وعلى مجموعات الأشخاص ألمتعددي الجنسية،فالولايات المتحدة الأمريكية ،تعتبر الوجهة الأولي للطلبة المتحركين على المستوى الدولي،حيث تم تسجيل 672000 طالب من هذا الصنف سنة2009/2008 في مؤسسات التعليم العالي،غالبية هذه النسبة(62%) قادمة من أسيا،والأكثر من ذلك أن الهند بعثت في سنة 2007 إلى الولايات المتحدة الأمريكية 103260 طالب،أي اكبر عدد،متبوعة بالصين، فكوريا الجنوبية،ثم اليابان،وشكلت مداخليهم في الاقتصاد الأمريكي حوالي17.6 مليار دولار.

وعلى عكس البلدان الأخرى فليس للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية على الصعيد الفدرالي لجذب هؤلاء الطلبة،فتطور تنافسية مؤسسات التعليم العالي هي ما أدي إلي جذبهم،وتقوم الجامعات بالتنسيق فيما بينها من اجل ذلك [20].

و بريطانيا استقبلت الجامعات سنة 2007 أكثر من351470 طالب متحرك،شكلت مداخليهم 10% من الميزانية الكلية لمنظومة التعليم العالي في انجلترا،متجاوزة في ذلك مداخيل الخدمات ومدا خيل صناعة السيارات،وقد اتخذت الحكومة البريطانية سلسلة من المبادرات تجاه الطلبة المتحركين دوليا لدعم وضعها في هذا المجال والهدف هو الوصول إلي 100000 طالب إضافي،ومضاعفة عدد الدول التي تبعث سنويا أكثر من10000 طالب.

وفي المرتبة الثالثة ،تأتي فرنسا،حيث بقي عدد الطلبة المتحركين على المستوي الدولي مستقرا منذ سنة 2000 بنسبة 8 في المائة من عددهم الكلي،ومعظم الدول التي تبعث الطلبة إلي فرنسا هي دول ناطقة باللغة الفرنسية،وحسب إحصائيات اليونسكو استقبلت فرنسا في مؤسسات تعليمها العالي246212 طالب متحرك دوليا سنة2007.

واحتلت مداخيل الطلبة المتحركين دوليا في استراليا سنة 2008/2007 المرتبة الثالثة بعد مداخيل الفحم والحديد،وشكل هؤلاء الطلبة حوالي 20 بالمائة من مجموع الطلبة في هذا البلد،كما قامت استراليا بإطلاق حملة فتح مؤسساتها الجامعية للطلبة المتحركين دوليا بتكلفة 208 مليون دولار،ويركز هذا البرنامج على ستة دول أسيوية هي الصين والهند وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا وتايلاند،كما يفكر المسئولون في الانفتاح على الدول الناهضة كالبرازيل.[21]

والشيء الملاحظ في السنوات الأخيرة هو تحول الاستقبال المفتوح للطلبة المتحركين دوليا إلي استقبال انتقائي لأحسن الكفاءات،استقبال لا من اجل الدراسة فقط بل من اجل البقاء والعمل أيضا،وتحقيق الهجرة المنتقاة المكونة تبعا لهذه الإستراتيجية استجابة أفضل لمتطلبات اقتصاد المعرفة،وتعويضا للنقص في قوى العمل المكونة في مجتمعات دول أمريكا الشمالية و اوروبا واستراليا واليابان التي ترتفع فيها الشيخوخة،كما أن دولا كالصين في حاجة لهذه الكفاءات لخدمة اقتصادياتها[22]

4.3-مجمعات التعليم العالي:

لاحظ مرصد التعليم العالي العابر للحدود"obhe"(*) أن هناك تزايدا ملحوظا في عدد مجمعات التعليم العالي خلال العشرية الأخيرة،ويشمل المعنى العام لهذه العبارة عدة استراتيجيات،جلها يدخل مفهوم تنمية مؤسسات التعليم العالي الخصوصي،وكذا فروع جامعات دولية.

ويمكن أن يشمل المجمع عدة تشكيلات لمؤسسات محلية ،وفروع جامعات دولية وشراكات أجنبية،ففي استراليا مثلا استعملت مدينة "اديلايد" في بداية سنة1990 عبارة"مدينة التعليم" لتبين الي اي مدى تركز على التعليم لجذب الطلبة الأجانب من جنوب شرق آسيا،واستعملت قطر نفس الاسم للدلالة على مجموعة من ستة فروع لجامعات أمريكية.[23]

5.3-التعليم العالي العابر للحدود(*):

يشمل التعليم العالي الموفر عبر الحدود التعليم الذي يكون فيه الأستاذ والطالب والمنهج والمؤسسة التعليمية والموارد التعليمية جميعا غير مقيدة بالحدود الوطنية،وقد يكون هذا التعليم عاما او خاصا،ربحيا او غير ربحي،كما يشمل مجموعة واسعة من الأشكال والأساليب التي تتراوح ما بين التعليم وجها لوجه، والتعليم عن بعد [24]

إن هذه الخصائص للتعليم العالي العابر للحدود جعلت منه ملكا تجاريا على الصعيد العالمي(**)حيث أصبحت البرامج تندمج أكثر فأكثر في ظاهرة محتواها عولمة التعليم العالي.

وحسب "نيدو Naidu"2010،شمل هذا القطاع حوالي4000 برنامج سنة 2008 [25]

ومن العوامل المساعدة على التطور السريع للتعليم العالي العابر للحدود ما يلي:

-تحرير الاستثمارات المباشرة الأجنبية في قطاع التعليم العالي.

-الهجرة الانتقائية.

-التفاهم المتبادل على الأسس الأكاديمية والثقافية والاجتماعية والسياسية لعولمة التعليم العالي.

-تدويل التعليم العالي بناء على دعم الروابط بين الدول عن طريق إحداث شبكات للنخب السياسية ورجال الأعمال نتيجة للمداخيل المالية الفلكية في بعض البلدان .

وتتمثل أهمية التعليم العالي العابر للحدود فيما يلي:

- توفير فرص جديدة لتحسين مهارات وكفاءات الطلاب على المستوي الفردي والمجتمعي.

-مواجهة التغيرات الناشئة عن العولمة،وذلك بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات من اجل بناء قدرات التنافسية وزيادة المعارف.

-تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى أنحاء العالم.

-تسيير الانتفاع من المعارف ونقلها وتكييفها داخل البلدان وعبر حدودها.

-القيام بدور تكميلي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المستقبلة.

-تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الدول، و تقليص هجرة الكفاءات.

-توفير معلومات من شانها حماية الطلبة من النقص في الموارد التعليمية ومن أشكال التعليم الرديء [26]

6.3-التكوين الالكتروني:

تأثر التعليم العالي على غرار سائر المهن بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال،وهذا ما أدى إلى نشوء جامعات مقاولاتية بفضل الانترنيت،تقوم بعرض تكوينات وشهادات انطلاقا من مصاحبة عبر الشبكة الالكترونية[*] .

ويتمثل الهدف من إحداث الجامعات الافتراضية في:

-تحسين جودة التجربة التربوية بالنسبة للطالب بفضل تطوير المنهج التفاعلي.

-تغيير التعليم الجامعي بالتخفيض من عدد الدروس التي يلقيها الأساتذة.

-إمكانية ولوج التعليم العالي بمعزل عن الزمان والمكان.

-التخفيض من تكلفة تكوين الطالب.

-تحسين خدمات التكوين المستمر.

لكن السؤال الذي يبقي مطروحا حول مسالة التعليم الالكتروني هو هل يمكن الاستغناء عن الدور الذي يقوم به الأستاذ؟ [27]

خلاصة:

إن البحث العلمي هو البداية الضرورية للتعليم العالي، لهذا وأمام التحولات العميقة في الاقتصاد العالمي وأشكال تنظيم الإنتاج التي تفرضها،لا يمكن للجامعة أن تقتصر على دورها التقليدي في إمداد الدولة بالأطر ذات المستوى العالي ،إذ يجب أن تنخرط الجامعة في إستراتيجية حقيقة تتوخي تأهيل الاقتصاد والتنمية الصناعية ومصاحبة المقاولات التي أصبحت بفعل العولمة تخضع للتنافسية كضرورة حيوية.

كما أن البحث العلمي ليس منتوجا خاص بالأساتذة الباحثين كما كان اعتباره لعهد طويل،ان ما يميز البحث العلمي بالفعل هو انه إنتاج شخصي،لكنه أيضا نشاط جماعي يتطلب محيطا مناسبا وتفاعليا ومواجهة علمية وآليات دعم،فالبحث العلمي بداية ضرورية للتعليم العالي،حيث لم يعد من الممكن التطرق إلي التعليم العالي دون البحث العلمي فمن الضروري أن يشكلا معا مجموعة متفاعلة،ومن اجل أن يكون وقعهما في عصر العولمة أكثر،يلزم أن تحدد لهما أولويات واضحة،خاصة في دول العالم الثالث.

-قائمة الهوامش:

1-على اسعد وطفة(1996):**الخلفيات الاجتماعية للتفاعل التربوي في الجامعات العربية**،المستقبل العربي،العدد214،ديسمبر، ص79.

2-مخداني نسيمة(2013):**الجامعة الجزائرية بين الأصالة والمعاصرة**،الطبعة الأولي،دار قرطبة،الجزائر،ص173.

3-على اسعد وطفة(2013):**التربية والحداثة في الوطن العربي،رهانات الحداثة التربوية في عصر متغير**، الطبعة الأولي،جامعة الكويت،مجلس النشر العلمي.الكويت،ص293.

4-المرجع السابق،ص 294.

5-حفيظ بوطالب جوطي(2012):**جامعة المستقبل**،دار توبقال للنشر،الطبعة الاولي،المغرب،ص70.

6-المرجع السابق،ص70.

7-عبد الكريم حرزالله،كمال بداري:**نظام ل م د**،ديوان المطبوعات الجامعية،2008،الجزائر،ص43.

8 -M.F.green and K.Koch :**the competition for international postsecondary education students,** international higher education, n59.spring2010;p16.

9- حفيظ بوطالب جوطي(2012):مرجع سبق ذكره،ص36.

10-عبد الكريم حرزالله،كمال بداري بوباكور فارس(2013):**ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص26.

11- peter drucker, **je vous donne rendez-vous demain ,la société post-business** maxima,november1992,p23.

12- عبد الكريم حرزالله،كمال بداري بوباكور فارس(2013):مرجع سبق ذكره،ص33.

13- عبد الكريم حرزالله،كمال بداري بوباكور فارس(2013):المرجع السابق،ص23.

14- حفيظ بوطالب جوطي(2012):مرجع سبق ذكره،ص35.

15-المرجع السابق،ص58.

16-المرجع السابق، ص133-134.

17-المرجع السابق،ص 134-136.

18-المرجع السابق،ص72.

19-عامر إبراهيم قنديلجي(1999): **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، دار اليازوري العلمية،عمان ،الأردن،ص47.

20- حفيظ بوطالب جوطي(2012):مرجع سبق ذكره،ص36.

21- المرجع السابق،ص36.

22- المرجع السابق،ص37.

23- المرجع السابق،ص41.

24-ماهر احمد حسن محمد(2012):**الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**، مكتبة المتنبي،المملكة العربية السعودية،ص227.

25- حفيظ بوطالب جوطي(2012):مرجع سبق ذكره،ص42.

26- ماهر احمد حسن محمد(2012):مرجع سبق ذكره،ص 228.

27- حفيظ بوطالب جوطي(2012):مرجع سبق ذكره،ص46-47.

الهوامش

(*)يستخدم مصطلح **المعايير والمواصفات** **les normes et caractéristique** المشتق أصلا من المجال الصناعي والإنتاجي في المجال الخدمي وخاصة التربوي والتعليمي بشكل كبير ،لان الجودة في التعليم تتطلب استيفاء مجموعة من المعايير والمواصفات الشاملة لكي توصف العملية التعليمية التعلمية بالجودة.

(*) إن الالتقاء المباشر بين العلم والسوق الذي يسمح به اقتصاد المعرفة،يجعل الجامعات مرتبطة برهانات تجارية بدرجة غير معروفة قبل اليوم،ففي الولايات المتحدة الامريكية احدث قانون"bay dole"لسنة 1980 الذي يسمح للجامعات والأساتذة الباحثين بوضع براءات الاختراع وجني عائداتها،في ميدان علوم الحياة على الخصوص تغيرات عميقة بين العلم والسوق.

(**) ونسبة إلي "ايراسموس" تم إنشاء برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي يهدف إلي تقوية التعاون الأوروبي والروابط الدولية في ميدان التعليم العالي عبر شهادات الماستر والدكتوراه،والسماح لطلاب العالم بأسره لإجراء دراساتهم ،اقله في مؤسستين للتعليم العالي الاروبي..

(*) هو عالم بريطاني حاصل على جائزة نوبل في الكمياء 1967.

(*) مثلا حالة تايوان التي يرجع الفضل في بناء مكانتها في الاقتصاد العالمي إلى المهندسين العائدين من الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) observatory on bordeless higher education.

(*) يسمي في بعض المراجع بالتعليم العالي الموفر عبر الحدود، (مثل كتاب ماهر احمد حسن محمد (2012):الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي،مكتبة المتنبي،المملكة العربية السعودية، ص227).

(**) ان التعليم العالي العابر للحدود جعل حكومات العالم النامي تواجه نوعا جديدا من الممونين لا تعرفه جيدا،يطرح مشاكل جديدة في مجال التقنين والاعتراف ومعادلة الشهادات،هذا ما جعل "اليونيسكو" تقوم بإنشاء المنتدى العالمي المعني بضمان جودة شهادات التعليم العالي العابر للحدود واعتمادها والاعتراف بها على الصعيد الدولي.

(*) جامعة"فونيكسphœnix" في ولاية أريزونا،التي تنتمي إلى مجموعة "ابولوApollo"،تسلم شهادات لحوالي280000 طالب اغلبهم عاملون مأجورون موزعون على 239 جامعة عبر العالم.